كتاب تفسير
المسائل المشكلة فى أول المقتضب
لسعيد بن سعيد الفارقىَ
المتوفى سنة ٣٩١هـ
عرض وتحليل

بقلـــم

أ . د محمد محمد فهمى عمر

عميد الكلية

نشأته وثقافته

أسمه :

أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقى النحوى [١]

نسبته :

الفارقى " بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء فى آخرها قاف " هذه النسبة إلى مَيَّافارِقِيْن بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فـــاء وبعـــد الألف راء وقاف مكسورة وياء ونون .

وهى أشهر قاعدة بديار بكر بن وائل وهذه القاعدة بلاد كثـــيرة تنسب إلى بكر بن وائل بن قاسط .

حدها ما غرب من دجلة من بلاد الجبل المطل علـــى نصيبـــين إلى دجلة [٢] .

وقد ذكر ابن الأزرق الفارقى فى المخطوط (أ) ورقة ٧ ب : ١٢ ب أبتداء عمارة هذه المدينة وبروجها وأبوابها واســـوارها والبيـــع التى احتوت عليها ، وتاريخها قبل الاسلام ، وكيف استولى عليـــها

---

[١] ترجمة الفارقى فى : معجم الأدباء جـــ١١ ٢١٧ ، بغية الوعاة جـــ١ ٥٨٤ .

[٢] انظر معجم البلدان جـــ٥ ٢٣٥ ، تاريخ الفارقى لابن الأزرق تحقيق د. بدوى عبد اللطيف (ط بيروت) ص ٤٩ : ٥١ واللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثـــير جـــ٢ ١٩١ .

الفرس والروم ثم كيف دخلت أخيراً تحت سلطان المسلمين ،
وذكر أن هذه المعلومات قد استقاها من كتاب " التشعيث " الذى
كان فى بيعة الملكية بـ " ميافارقين " والذى ترجمه ابن الأزرق من
السريانية إلى العربية بواسطة " قس " لم يذكر لنا اسمه ، وذكر أنه
كان مقيماً بتلك البيعة [1]

وقد وقعت هذه المدينة تحت سيطرة الأكراد [2] بقيادة أبى عبد الله
الحسين ابن دوستك الذى جمع جيشاً كبيراً ، وشن الغارات
المتتابعة على ديار بكره ولما مات عند الدولة قوى أمره ، وسيطر
عليها سيطرة كاملة وتسلمها وملكها فى شهر ربيع الآخر سنة
أربع وسبعين وثلاثمائة ، وأقام بها ، وملك جميع ديار بكر ونصيبين
والجزيرة فى مدة يسيرة [3]

---

[1] انظر تاريخ الفارقى ص٤٩ ؛ معجم البلدان جـ ٤ ٧٠٣ : ٧٠٨

[2] الأكراد : ينسبون إلى كرد بن مرة بن عمرو بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، وقيل : هم من ولد عمرو بن عامر ماء السماء وقيل : أنهم من بنى حميد بن طريف الراجع إلى حميد بن زاهر بن الحارث بن أسد بن عبد العزى بن قصى بن كلاب . (تاريخ الفارقى ص ٤٩)

[3] انظر : تاريخ الفارقى ص ٥١ : ٥٢

نسبته :

ليس فى كتب التراجم التى تحدثت عن الفارقى ما يتيح لنا التعرف على حياته بالتفصيل ولم تذكر لنا شيئاً عن سنة ولادته أو أسرته أو نشأته الأولى .

وأغلب الظن أنه عاش حياته الأولى فى " ميافارقين " ثم انتقل إلى بغداد المركز العلمى للدولة العباسية فى ذلك الوقت ، وتتلمذ على الرماني أبى الحسن على بن عيسى - كما سنرى ، وتتلمذ كذلك على الربعى ثم انتقل إلى حلب وسمع من ابن خالوية ، ثم انتقل إلى القاهرة وقتل فى الموكب عند بستان الخندق بعد المغرب يوم الجمعة لسبع بقين من جمادى الأولى سنة أحدى وتسعين وثلاثمائة [1]

شيوخه :

(١) أبو الحسن على بن عيسى الرمانى [2] كان الفارقى كثيراً ما يثنى عليه ويدعو له ، كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبى على الفارسى ، وهما متعاصران .

ويتجلى ذلك بوضوح فى الكتاب الذى بين أيدينا فقد أشار كثيراً إلى آرائه وأن كان قدخالفه فى بعضها [3]

---

[1] انظر معجم الأدباء جـ ١١ ٢١٧ ، بغية الوعاة جـ ٢ ٥٨٤

[2] ترجمته فى معجم الأدباء جـ١٤ ٧٣ - ٧٨ ، نزهة الألبا ص ٣١٨ ، ٣١٩ ، أنباه الرواة جـ٢ ٢٩٤ - ٢٩٦ ، بغية الوعاة جـ٢ ١٨٠ ، ١٨١

(٢)الربعى [٢] :

ذكـــر ياقوت فى معجم الأدباء جـــ١١ ، ٢١٧ أن الفارقى أخذ عن الربعى وتابعه السيوطى فى البغية جـــ١ ، ٥٨٤ . ولم يأت ذكر الربعى فى هذا الكتاب الـــذى بـــين أيدينا وأختلاف حياة الأثنين يجعلنى لا أسلم بتلمذ الفـــارقى على الربعى التلمذة الكاملة التى تؤتى ثمرتها فى اتجاه الفـاوقى النحوى .

فالربعى عاش معظم حياته فى شيورا ملازماً لأبى علـــى الفارســـى والفارقى انتقل إلى حلب وسمع من أبـــن خالويـــة كمـــا ســـترى بالإضافة إلى أن وفاة الفارقى كـــانت ســـنة ٣٩١ هـــو الربعـــى (٤٢٠هـــ) اللهم إلا إذا كان حضر معه فترة قصيرة فى بغـــداد عندما عاد الربعى من شيراز وتصدر للعلم فى بغداد .

(٣) ابن خالويه [١] :

[١] سأتحدث عن تأثر الفارقى باستاذه الرومانى بالتفصيل فى مصادر الفارقى فى الكتاب ص ٦٣ ، ٦٤ ، وأن كان الدكتور مازن المبارك فى كتابه " الرومانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه عند حديثه عن تلامذة الرمانى لم يذكر شيئا عن سعيد بن سعيد الفارقى ولعله لم يقرأ هذا الكتاب او لم يحصر كل من تتلمذ على الرومانى .

[٢] هو أبو الحسن على بن عيسى المشهور بالربعى (نسبة إلى ربيعة بن نزار او غيره) قد عادت هـــذه النســـبة إلى جماعة كل واحد منهم اسمه ربيعة أحد من السيراف ببغداد ، ولازم الفارسى فى شيراز مدة طويلة ، وقد خلط بعض أصحاب التراجم بينه وبين الرومانى لاتفاقهم فى الأسم ومن تصانيفه الجوزية : شرح الايضاح ، وشـــرح مختصـــر الجرمى ، وتوفى ببغداد سنة ٤٢٠ هـــ " انظر معجم الأدباء جـــ١٤ – ٨١ أنباه الرواة جـــ٣ – ٢٩٧ ، وفيات الأعيان جـــ ٣ – ٢٣ الرمانى النحوى ص ٥٩ " .

ذكر ياقوت فى معجم الأدباء جـــ١١ ، ٢١٧ أن الفـــارقى أخذ عن أبن خالوية وقال : السيوطى فى البغيـــة جـــ١ ٥٨٤ " وسمع بحلب من أبن خالوية " ولم يأت ذكر ابن خالويـــة فى هـــذا الكتاب الذى بين أيدينا .

وقد يرجع السبب فى عدم ذكره أن ابن خالوية كان عالمـــاً باللغة والأدب أكثر من النحو ، وربما كان تأثـــر الفارقى بـــه فى مجال اللغة والأدب أو أن فترة بقائه فى حلب لم تدم طويلاً ثم أنتقـــل منها إلى القاهرة .

- ثقافته :-

ثقافة الفارقى لم يتحدث عنها أحد من أصحـــاب الـــتراجم تفصيلاً وكل ما قيل عنه " وكان بارعاً فى العربية أديباً فـــاضلاً [٢] ، وذكر ياقوت أنه كان شاعراً وذكر من شعره [٣] .

من آنستهُ البلادُ لم يَرِم [٤] ** مِنْهَا وَمَنْ أوحَشَتهُ لمْ يُقِمِ
وَمَنْ يبِتْ وَالهُمُومَ قادِحةٌ ** فِى صَدرِه بالزِّنادِ لم يَنِمِ

[١] هو عبد الله أحمد بن الحسين ، لغوى خوى ضمه مجلس سيف الدولة فى حلب ، وكان كثير الزعة قصير الباع فى النحو طويلة فى اللغة ، ومن مؤلفاته " ليس " توفى فى حلب سنة ٣٧٠هـــ ، أنظر ترجمته فى وفيات الأعيان جـــ١ ٤٣٤ ، نشأة النحـــو ١٧١ .

[٢] معجم الأدباء جـــ١١ ، ٢١٧ ، البغية جـــ١ ، ٥٨٤ .

[٣] معجم الأدباء جـــ١١ – ٢١٧ .

[٤] لم يرم : لم يفارق

وأما ثقافته النحوية فقد كانت صورة لثقافة عصره وأن أثر المنطق قد ظهر واضحاً جلياً فيما أستعرض من مسائل نحوية وسأتحدث عن ذلك تفصيلاً عند دراستى للأثر الوحيد الموجود للفارقى وهو الكتاب الذى بين أيدينا

أراء العلماء فيه :

١ - قال عنه ياقوت فى معجم الأدباء ج ١١ ، ٢١٧ وكان بارعاً فى العربية أديباً فاضلاً .

٢ - وقال عنه السيوطى فى البغية ج١ ، ٥٨٤ قال إبن العديم : أديب فاضل عارف بالعربية .

وفى ترجمتهما له قرنا أسمه بأبى القاسم النحوى ونظراً لأن مصنفات الفارقى لم تحظ بالعناية الكبيرة كغيرها من مصنفات علماء عصره أما لأنها لم تعش طويلاً أو لأنها تاهت وسط خضم نحو هذا العصر ولذلك لم يشر أحد من النحاة إلى أرائه ولولا هذا الكتاب الذى بين أيدينا ما كنا نعرف شيئاً عن إتجاه الفارقى النحوى أو مكانته العلمية .

وفاتــه :

كانت وفاته بالقاهرة حيث مات مقتولا عند بستان الخندق فى يوم الجمعةلسبع بقين من جمادى الأولى سنة أحدى وتسعين وثلاثمائة [١]

أثاره الموجود منها والمفقود

(أ) المفقود :

١ - أستدراك الغلط فى شرح كتاب سيبويه على بعض المتأخرين السيرافى [٢]

٢ - تفسير أبيات كتاب سيبويه [٣]

٣ - تقسيمات العوامل وعللها [٤]

(ب) الموجود :

١ - كتاب تفسير المسائل المشكلة فى اول المقتضب [٥] وهو موضوع هذا البحث

أولاً : دراسة الكتاب

---

[١] معجم الأدباء ج ١١ ، ٢١٧ ، البغية ج ١ ، ٥٨٤

[٢] أشار إليه فى أكثر من موضوع من الكتاب الذى بين أيدينا

[٣] أشار إليه فى أكثر من موضع من الكتاب الذى بين أيدينا

[٤] ذكره ياقوت فى معجم الأدباء ج ١١ ، ٢١٧ السيوطى فى البغية ج ١ ٥٨٤ وأشار إليه الفارقى أيضاً فى الكتاب الذى بين ايدينا

[٥] ذكره ياقوت فى معجم الأدباء ج ١ - ٢١٧ ، السيوطى فى البغية ج١ - ٥٨٤

زمن التأليف :

أرخ الفارقى للفراغ من تأليف هذا الكتاب فى شهر ربيع الأول سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة (٣٧٢هـ) كما نص عليه فى ختام كتابه قال الناسخ فى النسخة الأصل (أ) ص ٣٥١ .

" عارضت به الأصل وصح وكتب سعيد بن سعيد الفارقى بيده فى شهر ربيع الأول سنة أثنتين وسبعين وثلاثمائة

وكان تأليف هذا الكتاب بعد وفاة أبى سعيد السيرافى المتوفى سنة (٣٦٨هـ) لأنه قال فى ص ٢٧٨ .

" ورأيت فى تعليق لبعض من أثق به عن أبى سعيد السيرافى - رحمه الله - قال ... "

الهدف من التاليف

ذكر الفارقى هدفه من تأليف هذا الكتاب فى مقدمة كتابه فقال ص ٨ :

" ولما رأيت توفر الرغبة من الناشئين فى زماننا وحرص المتوسطين من أهل الأدب فى عصرنا على النظر فى كتاب المقتضب مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه وتشعب الأفكار فى أمور تصد عن تفسير سائره رأيت أن أفسر المشكل من مسائله التى جعلها فى صدر كتابه وقدمها فى أفتتاح خطابه ليصونه بها عن

أبتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله ويحوطه فيها من تلاعب من قصرت رتبته من التشاغل إذا كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان فرضه تكثير الرواية وهو أبعد الناس من الدراية لا يتحاشى ان يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحق وأولى وأخلق وأحرى وقال ص ٣٢٧ ، ص ٣٢٨ وفرضنا فى هذا الكتاب بيان الشكل فى أول الكتاب ونترصد الامكان لبيان جميع ما أشكل منه ونفرد له كتاباً أخر أن شاء الله وبه القوة وقد ذكر الفارقى أنه مع توفيته للغرض العلمى من تأليف الكتاب فهو يهديه ويتقرب به لأبى القاسم عبد العزيز بن يوسف [1] قال فى مقدمه الكتاب ص ٨١ " فأكون مع الأستعانة على غرضى قد وفيت العلم حقه ونزلته مستحقة بوضعه فى موضعه وأيقاعه فى موقعه ولم أضعه بأعطائه غير أصحابه ولم أظلمه بأختزانه عن أربابه ورأيت أن مستوجب هذه السمة ومستغرق هذه الصفة الأستاذ أبو القاسم عبد العزيز أبى يوسف - أطال الله بقاءه وعلوه وكبت حاسدة وعدوه وأدام تمكنه وسموه فرسمته بأسمه وافتتحته بذكره مع القربة إليه وأبتغاء الحظوة

[1] أحد الأمراء فى عصر الفارقى كما هو واضح من كلامه عنه

لديه ويكون أظهاره ونشره وأشاعته وشهره موقوفاً على إيثـــاره مقصوراً على أختياره ..

نسخ الكتاب :

لهذا الكتاب نسختان مصورتان على ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(١) النسخة الأولى :

تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ صفحـــة وعـــدد ســـطور الصفحة ليس ثابتاً أحياناً يكون ٣٢ سطراً وأحيانـــاً يصـــل ٤٠ سطراً وقد أخذت هذه النسخة عن النســـخة الموجـــودة بمكتبـــه الشهيد على بالأستانه بتركيا وهى بخط احمد بن تميم بـــن هشـــام اللبلى ونسخت سنة (٦١٦هـــ) وهذه النسخة تحت رقم ٣٧ نحو بمعهد المخطوطات وخط هذه النسخة صغير جداً يتعذر قراءتـــه فى بعض الأحيان وفى آخر هذه النسخة ما يشير إلى النسخ وتـــاريخ النسخ وأنها نسخت من أصل الزمخشرى وهو بخط المصنف ففـــى الصفحة الأخـــيرة :

" تم الكتاب ولله الحمد والمنة فرغ من تعليقه لنفسه الفقـــير إلى الله تعالى أحمد بن تميم بن هشام اللبلى شرح الله صدره للعلـــم وأخلص نيته فى طلبه فى صفر ست عشرة وستمائة ببغـــداد مـــن

أصل الزمخشرى ، وهو بخط المصنف وعارض به الأصل واجتهد فى تصحيحه به فصح بحمد الله وعزته وصلى الله على محمد وآله ...

وقد أعتمدت على هذه النسخة فى تحقيقى للكتاب وأعتبرتها أصـــلاً ، ورمزت لها بالرمز " أ " .

(٢) النسخة الثانيـة :

تبلغ صفحات هذه النسخة ١٣٩ صفحة ومســـطرها ١٤ سطراً كتبت بخط نسخى واضح فى القرن السادس تقديراً وعلـــى هامشها تقييدات كثيرة . وهذه النسخة مصـــورة مـــن النســـخة الموجودة فى مدريد بأسبانيا وهى تحت رقم ٣/٥ أسكوريال بمعـــهد المخطوطات وعنوان هذه النسخة .

" كتاب تفسير المشكل من كتـــاب المقتضـــب صنعـــة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد - رحمة الله تعالى - مما عـــنى بشـــرحه الشيخ الأمام سعيد بن سعيد الفارقى - رحمه الله تعالى ...

وهذه النسخة ليس فيها ما يشير إلى ناسخها وجاء فيها مـــن ٨٠ : ٨٤ حاشية كتبها محمد النحاس [١] تعليقاً وشرحاً علـــى المســـألة السابعة وفى أولها قال ص ٨٠ حاشية يقول الملتجئ إلى الله جلـــت قدرته محمد النحاس غفر الله له وجدت بخط الأمام غالى بن عثمـــان

---

[١] هو محمد بن إبراهيم بن النحاس غالى بن سعيد (٦٢٧ - ٦٩٨ هـ)

بن جنى - رحمهم الله - ما صورته فى تعليق جمعه من كلام أبيه - رحمه الله - وكلام غيره ...

وفى نهايتها ص ٨٤ قال :

" تمت الحاشية ولله الحمد والمنة وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وقد أستعنت بفقرات كثيرة منها فى موضعها من التحقيق

وفى الوورقة الأولى التى هى عنوان الكتاب كتب حول العنوان ما يشير إلى تكملة مسألة من باب الفاعل وليس لها ما يشير إلى أنها من مسائل المقتضب التى شرحها الفارقى او التى لم يشرحها فى هذا الكتاب ولعلها توضيح وشرح لمسأله فى باب الفاعل فى نسخة أخرى للمقتضب لأنه قال فى نهاية كلامه تمت الفاعل والله أعلم وبعدها قال : " وبخطه أيضاً رحمه الله جعل الشارب الشاربة مَلَكَ لَبَنَكَ شَرَابَكَ التفسير قال الشيخ رضى الله عنه ... وكلامه هذا يشير إلى المسألة الثانية عشرة من مسائل المقتضب التى شرحها والخط الذى كتب به الحاشية أو الذى حول عنوان الكتاب مخالف تماما للخط الذى كتب به الكتاب مما يدل على أن الكتاب ليس بخطط محمد النحاس صاحب الحاشية وقد رمزت لهذه النسخة فى التحقيق بالرمز (ب)

** أوجه الاختلاف بين النسختين : -

١ - عنوان الكتاب فى النسختين مختلف ففى النسخة (أ) " كتاب تفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب صنعه أبى القاسم سعيد بن سعيد الفارقى صاحب على بن عيسى بن على .

وفى النسخة (ب)

" كتاب تفسير المشكل من الكتاب المقتضب صنعه أبى العباس محمد بن يزيد المبرد - رحمه الله تعالى - مما عنى بشرحه الشيخ الأمام سعيد بن سعيد الفارقى - رحمه الله .

٢ - فى النسخة (ب) كثير من البتر والأختلاف فى بعض الكلمات فقد بلغ البتر منها غايته فبتر منها ٤٧ صفحة مما هو مثبت فى النسخة (أ) على الرغم من تسلسل الترتيب ففى آخر الصفحة (٩٢) من النسخة (ب) ولا وبداية الصفحة (٩٣) ولا يتضمن وهذا يدل على البتر من الناسخ نفسه .

٣ - فى النسخة (ب) زيادات عن النسخة (أ) كإضافة جملة (رحمه الله) بعد اسم سعيد بن سعيد الفارقى - صاحب الكتاب - وبعد كل الأعلام الذين ذكرت آراؤهم فى مسائل الكتاب وهذا من تصرف الناسخ وليس من أصل الكتاب .

٤ - فى النسخة (أ) ذكرت جملة (ايده الله) بعد اسم ابن الحسن على بن عيسى الرمانى وفى (ب) ذكرت جملة (رحمه الله) وهذا يدل على أن النسخة (أ) كتبت من الأصل الذى كتبه الفارقى بخط يده سنة ٣٧٢ هـ كما أشار الناسخ فى آخر الكتاب ، وكان أبو الحسن على بن عيسى الرمانى ما زال حيا لأنه توفى سنة ٣٨٤هـ

٥ - النسخة (أ) ليس فيها شئ من الحواشى والتقييدات بخلاف النسخة (ب) ففيها حاشية محمد النحاس على المسألة السابعة من مسائل الكتاب ، فى صدر الكتاب بعض ما بين منه .

٦ - اختلاف بعض كلمات الأبيات الشعرية فى النسختين وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه من التحقيق

٧ - فى (ب) كثير من الأخطاء فى ضبط المسائل وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه من التحقيق .

٨ - النسخة (أ) بخط رقعة صغير جدا يقرأ بصعوبة بالغة وهى بخط أحمد بن تميم بن هاشم اللبلى بخلاف النسخة ب فهى بخط نسخى واضح وإن كان لم يذكر لها ناسخ .

٩ - النسخة ب ليس فيها ما يشير إلى زمن الفراغ من التأليف ففى الصفحة الأخيرة من الكتاب قال الناسخ ص ١٣٩ ثم

الكتاب فى تفسير شكل المقتضب والحمد لله رب العالمين غفر الله لمؤلفه وكاتبه وقارئه ولمن سطر فيه ولجميع المسلمين آمين والنسخة (أ) ذكر فيها ما يشير إلى زمن الفراغ من التأليف وهو سنة ٣٧٢هـ .

١٠ - فى النسخة ب آخر كل صفحة الكلمة الأولى من الصفحة التى بعدها بخلاف النسخة (أ) فليس فيها شئ من ذلك .

منهج الفارقى وطريقته فى الكتاب

(١) المنهج

أتبع الفارقى فى شرحه لمسائل المقتضب المشكلة التى صدر بها أبو العباس كتابه منهجاً معياً التزم به فى جميع مسائل الكتاب ولعل منهج الفارقى فى هذا الشرح منهج فريد فى اسلوبه وطريقته بين كتب النحو وهو منهج أساسه تتبع أصول المسألة وبيان ما يجوز منها وما يمتنع وتقضى فروعها فلم يدع ممكنا إلا أورده ولا حسناً إلا ذكره وكان يهدف من وراء ذلك إلى فتح مغاليق كتاب المقتضب وأزالة الغموض عن مسائل صوره فيسهل على من ينظر فى كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ويقتدر به على أن يَحُلَّ الشُّبَه وحده [1] .

---

[1] مقدمة الفارقى للكتاب ص ٨٢

ويحدثنا الفارقى نفسه عن المنهج الذى التزم به فى كتابه وتتبعه فى الشرح والتعليل فيقول فى مقدمة الكتاب ص ٨١ " ورأيت أن أقدم لكل مسألة أصلا يعتمد فيها ويرجع عند اللبس إليه وأبين ما يجوز من ذلك وما يمتنع وما يضيق فروعه وما يتسع وأكشف المواضع التى خُطِّئَ فيها وأبين وجه الخطأ وما يتخرج عليه وشبهته التى صارت إليه ولا ندع ممكناً إلا وردناه ولا حسناً إلا ذكرناه فيسهل على من نظر فى كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ويقتدر به على أن يحل الشبه وحده ومن كلام الفارقى يمكننا أن نحدد عناصر منهجه على الوجه التالى :

١ – تقديم أصل لكل مساله يعتمد فى شرحها عليه .

٢ – ذكر مواضع الخطأ التى خطىء فيها أبو العباس وبيان وجه الخطأ وما يتخرج عليه .

٣ – بسط القول باستقصاء أطراف كل مسألة .

وإليك بيان كل عنصر من هذه العناصر على أنفراد :

١ – تقديم أصل لكل مسألة يعتمد فى شرحها عليه :

التزم الفارقى فى كتابه بتقديم أصل لكل مسألة يعتمد فى شرحها عليه ويعود عند اللبس إليه فيذكر نص المسألة ثم يقدم ما تتعلق به المسألة من أصول نحوية يشرح فيها وجهة نظر كل مذهب ويبين

ما يجوز منها وما يمتنع معللا لكل ما يقول و مرجحا ما يراه راجحاً بالدليل القاطع والبرهان الساطع فمن ذلك مثلا قوله ص ٨٢ فى باب من مسائل الفاعل والمفعول به بعد أن ذكر نص مسأله أبى العباس

" هذه المسألة قد تعلقت بأصلين ينبغى أن يعقد فى كل واحد منهما عقداً تطرد المسائل عليه وتفتح للناظر طريقاً إليه فأحد الأصلين الألف واللام والآخر المصدر ... "

وبعد ان فصل القول فى الألف واللام والمصدر رجع الى مسئلة أبى العباس . فقال ص ١٠٢ : فعلى هذه الاصول التى تقدمت اذا قلت : أعجبنى ضرب الضارب زيداً عبدَالله ... .

ويقول ص ١٠٨ بعد أن ذكر نص مسألة أبى العباس :"بيان هذه المسألة على الاصول التى تقدمت ..... .

وقد التزم الفارقى بهذا العنصر من عناصر منهجه فى جميع مسائل الكتاب .

٢ ـ ذكر مواضع الخطأ التى خطى فيها أبو العباس وبيان وجه الخطأ وما يتخرج عليه : ـ

كان من عناصر منهج الفارقى فى كتابه الدفاع عن أبى العباس وكشف المواضع التى خطئ فيها وبيان وجه الخطأ وما

يمكن أن يتخرج عليه كما أشار إلى ذلك فى مقدمة كتابه ص ٨٠ ، ٨١ وأكشف مواضع الخطأ التى خطئ فيها وأبين وجه الخطأ،وما يتخرج عليه وشبهته التى أصارته إليه ويتجلى ذلك بوضوح فى المسألة السابعة التى وقف فيها الفارقى موقف المدافع عن أبى العباس فيما ذكره فى هذه المسألة من الفصل بين الموصول وسامته ويعتذر عنه بأن هذه المسائل للأمتحان ولا يشترط أن تكون مسائل الأمتحان كلها على الصحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ وعلى الممتحن ان يعرف وجه الصواب ووجه الخطأ ثم يقول ص ١٦٣ " وإذ قد ثبت هذا فلم يُخطئ أبو العباس - رحمه الله - والمخطئ من خطأه إذ لم يفهم غرضه فى إيراده مسائل الخطأ مع مسائل الصواب فأبو العباس - رحمه الله - على صواب وإن كانت المسألة خطأ بما بينا مما لاخفاء به على عاقل ولا أشكال فيه عند فاضل .....

٣ - بسط القول بأستقصاء اطراف كل مسألة : -

كان بسط القول وتتبعها فى جميع الوجوه التى تحتملها وما تشتمل عليه من تشريعات عنصراً أساسيا من عناصر منهج الفارقى فى كتابه كما أشار فى مقدمه كتابةى ص ٨٠ وأبين ما يجوز من ذلك وما يمتنع وما يضيق فروعه وما يتسع .

وقد ألتزم الفارقى بهذا العنصرمن عناصر منهجه فى جميع مسائل الكتاب .

فمن ذلك مثلا ما ذكره فى المسألة الحادية عشرة من مسائل كتابه من أصول وتشريعات ومذاهب وأراء فبين حكم " دخلت " فى التعدى وخلافه وحكم علمت وظننت فى بابهما فيقول ص ٢٦٨ وينبغى أن يقدم فى المسألة مقدمات نكشف بها حكمها ونسهل معها علمها وهو أن فى المسألة شيئين ينبغى أن نقدم الكلام فيهما ليعتمد فى ادراكها عليهما فأحد الشيئين :

١ - حكم دخلت فى التعدى وخلافه والأخر حكم علمت وظننت فى بابهما وباقى المسالة فقد تقدم ما يغنى عن أستئناف مثله إذ كان غرضنا الأفادة لا الأعادة .

ب - طريقة العرض : -

تناول الفارقى شرح المسائل المشكلة التى فى أول المقتضب وعلل السر فى وضع أبى العباس لهذه المسائل فى صدر كتابه على الرغم من غموضها ودقتها مما دعا محقق المقتضب إلى القول بأن المبرد أخطأته براعة الاستهلال بوضع هذه المسائل فى صدر كتابه قال الفارقى فى مقدمة كتابة ص ٨٠ فرأى أبو العباس رحمه الله أن يقدم فى كتابه مسائل تصد من قصد له عن التعرض به إلا بعد

إحكام أصولها من سواه وأتقان أبوابها فيما عداه فإذا هم بقراءة كتابه أقتدر على ما فرعه وحداه ذلك على النظر فيما يوصله إليه وبعثه على طلب ما يستعين به عليه فإذا قويت بصيرته وتمكنت معرفته صلح أن يقرأ ما بعدها وحسن أن يتجاوزها إلى غيرها ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شئ صرفه ذلك من القراءة له وصده عن التلاعب به وذكر الفارقى أنه راجع نسخا متعددة من المقتضب فى بعض المسائل فوجد ألفاظها متفقة ولذلك أستبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط أو أختلاف بين ما جاء فيها وما ذكره أبو العباس فى المقتضب .

قال فى صفحة ٢٧٦ عند حديثه عن المسألة الحادية عشرة وقد كان بعضهم يذهب إلى أنه غلط وقع فى النسخ وهذا عندى لا يصح لبعد أتفاق مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المملى قاله ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ وبعضها على الصواب فلما أتفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول وثبت أن صاحب الكتاب أملاها .

وألفاظ هذه المسألة التى تحدث عنها الفارقى مختلفة عن الفاظها فى نسخة المقتضب المحققة مما يدل على أن هناك نسخ أخرى للمقتضب وأن الفارقى لم يطلع على هذه النسخة المحققة .

وقد استعرض الفارقى بالشرح والتحليل ثمانية عشر مسألة من مسائل صدر المقتضب وأضاف إليها مسألة ليست فى صدر الكتاب وقد أعتذر عن ذلك فقال فى صفحة ٣٢٧

" ونظيرها فى التقدير والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى وقد كنا تقصينا القول فيها فأحببنا أن نذكرها فى هذا الموضع وإن لم تكن منه ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكرفيه وللعالم أن يذكر الشئ مع نظيره على جهة التأييد والتأكيد وإنما قدمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر فى كتابنا أنا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسئلة فى غير موقعها وليس ذلك إلا أنه نظيره .

ويباهى الفارقى بكتابه فيقول ص ٨٨ بعد أن وضع أن " الذى " والألف واللام ليست أحداهما أصلا للأخرى ولا خلفا منها وهذا أحتجاج استخرجناه فتأمله ففيه غموض ودقة ويقول بعد أن علل الأمتناع وقوع المفعول الأول فى باب ظن جملة ص

٢٧٦ وهذه لكته من أسرار الصناعة لا تكاد تجدهـــا فى كتـــاب فتأملها فالنفع فيها كبير وعظيم .

ويقول بعد أن ذكر معانى جعل وأستعمالها صفحة فتأملـــه تجد حسنه وزلا تكاد تجده على البيان و الشرح فى كتاب كذلك .

أسلوب الفارقى فى الكتاب

شرح الفارقى المسائل التى تناولها بعبارة واضحة وقدم لكـــل مسألة بأن عرض لكثير من الأحكام والقواعد العامـــة ولا ســـيما أحكام الصلة والموصول وتوابع الموصول وتوابع الصلة وأحكـــام المصادر والمشتقات فى عملها وذكر فى كل مسألة كل وجه محتمـــل وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناوله [1] .

ولو وقف عند هذا الحد لأحسن وأجمل ولكنه أسرف علـــى نفسه وعلى قارئه فى الحديث عن الأخبار بالذى وبالألف واللام فى مسائله وكان يستعرض جميع الصور العقلية فى كل مسألة ويبين مـــا يجوز منها وما يمتنع ويكفى أن نعلم أنه فى المسألة الســـابعة مـــن مسائل كتابه قد أطال فى تفسيرها حتى أمل وما أطال فى مســـألة كهذه فقد كتب عنها ٢٤ صفحة وكتابه فى ٧٨ صفحة .

---

[1] مقدمه المقتضب ج ١ - ٨٦

وذكر فى المسالة التى ختم بها كتابه وقدم الأعتذار عنها لأنها ليست من مسائل صدر المقتضب وهى

" سير بزيد فرسخين " ١٦٦ صورة ثم يبين ما يجوز منها وما يمتنع والمسألة واضحة ليست فى حاجة إلىهذا الإسراف العقلـــى ولا إلى جعلها مشكلة إذ يجوز نيابة أحد الظرفين أو الجار والمجـــرور عـــن الفاعل ولكن الأخبار عن كل لفظ نتج عنه ١٥٩ صـــورة كمـــا أسرف فى تقديم بعض الفاظ المسائل على بعض وتغيير الإعـــراب فيها والأبدال منها مع التقديم والتأخير ثم بيان ما يجوز وما لا يجـوز وهذه رياضة عقلية عنيفة وما أشبهها بلجم جمل غث علـــى رأس جبل وعر . [1]

مصـــادر الكـــتاب

أشار الفارقى فى كتابه إلى آراء كثير من النحويين السابقين عليـــه ونسب بعض هذه الآراء إلى كتب أصحابها ووقف من هـــذه الآراء موقف المؤيد أحيانا والمعارض أحيانا أخرى كما أكثر من سرد أراء شيخه وأستاذه ابى الحسن على بن عيسى الرمانى وأيده فى بعضـــها وعارضه فى بعضها الآخر وكان أكثر هذه الآء مشافهة بينه وبـــين شيخه الرمانى كما سنرى .

---

[1] مقدمه المقتضب ج ١ - ٨٦

٩ ـ كتاب المقتضب :

يعد كتاب المقتضب لأبي العباس المبرد المصدر الأول للفـــارقى فى كتابه فمنه أخذ المسائل المشكلة التى وضعها أبو العباس فى صـــدر كتابه وتناولها بالشرح والتحليل ووقف الفارقى مـــن أبى العبـــاس المبرد موقف المدافع عن أرائه الراد لمشبه من تســـرع إلى تخطئتـــه وبخاصة فى المسألة السابعة التى خطأ فيها ابو أسحاق الزجاج المبرد فيقول الفارقى ص ١٦٢ أول من تسرع إلى تخطئته إبى العبـــاس فى هذه المسألة فيما حكى لنا الشيوخ ـ ابو اسحاق الزجاج ـ فـــأتبع قول ابى العباسى : ـ

يمتحن بها المتعلمون بقوله : ويغلط فيها المعلمون "

ويرد الفارقى على الزجاج فيقول : " وهذا عنـــدى ســـهو مـــن الزجاج وغفله لأنه كان عارفاً بأبى العباس وسعة وعلمه بصيرا بـــه ويثقوب فهمة وقد كان واجباً عليه مع ذلك أن يحسن الظـــن بـــه ويجمل القول له إذ كان الغلط فى هذه المسألة أظهر من أن يخفـــى على مثله وأوضح من أن يشكل على شكله لا سيما وهو واضعـها ومخترعها ومنشئها ومبتدئها .

٢ ـ الرمـانى :

بسط الفارقى أراء شيخه أبى الحسن الرمانى فى معظم مسائل هذا الكتاب وقد وضح من خلال بسط هذه الآراء أنهـــا تمـــت مشافهة بينهما وأن كان بعضها قد ذكر فر كتب الرمانى الموجـــود منها [١] والمفقـــود [٢] واليك بعضاً من هذه الآراء :

(أ) تحدث الفارقى عن معنى الألف واللام فقال ص ٨٥ " وقـــد يكون لفظها لفظ الحرف ومعناها معنى الاسم ليكون التغير فيـــها مشاكلا للتغير فيما صحبته من الآسم وعلى هذا كـــان يعتمـــد شيخنا أبو الحسن على بن عيسى ـ ايده الله أولاً ، وهو وجه جيـد ...

(ب) بعد أن ذكر الفارقى العلة فى حذف الفـــاعل مـــن المصـــدر وأمتناع حذفه من اسم الفاعل قال ص ١٠٢

" ولا يجب شئ من ذلك المصدر بحق أصل ولا شبه فجاز خلوه منه ،وعلى ذلك فهمنا عن شيخنا أبى الحسن على بن عيسى أيده الله .

---

[١] عثرت على بعض هذه الأراء فى : شرح كتاب سيبويه للرمانى ـ مخطوط بمجمع اللغة العربية ـ القـــاهرة رقـــم ١٨٣ نحو وكذلك كتاب : معانى الحروف للرمانى ـ مخطوط بمعهد المخطوطات ـ القاهرة رقم ١١٥ لغـــة وقـــد ذكرت هذه الأراء فى موضعها من التحقيق

[٢] للرمانى شرح على المقتضب مفقود كما اشرت ص ١٥ من هذه الدراسة .

(ج) ذكر الفارقى أن الصلة لا يجوز أن يفصل بينها وبين الموصول بما ليس منها وأن البدل من الموصول قبل تمام صلته باطل ثم قال ص ١٧٧ ، ١٧٨

" وهو رأى شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيده الله وسألته عن البيت الذى أنشدوه [1] فقال : هو عندى على غير ما تأولوه وهو أنه لما قال : لسنا كمن جعلت : تمت الصلة عنده إذ هى من فعل وفاعل فاثر ألاّ يأتى لجعل بمفعول وليس ذلك بمنكر فأبدل حينئذ من الوصول بعد أن قدره تقدير التام ...

(د) تحدث الفارقى عن رأى أبى الحسن الأخفش وأبى عمر الجرمى وأبى العباس المبرد وغيرهم عن تعدى " دخلت " بنفسها أو بجوز الجر ثم قال ص ٢٧٠ وكان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى النحوى - أيده الله يحكى لنا عن أبى بكر بن السراج - رحمه الله أحتجاجه بصحة مذهب سيبويه وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض والنظير قال ... "

٣ - المسائل الكبيرة والمسائل الصغيرة لأبى الحسن الأخفش : -

[1] للزمان شرح على المقتضب مفقود كما أشرت ص ١٥ من هذه الدراسة

ذكر الفارقى فى كتابه كثيراً من أراء الأخفش ونسب معظمها إلى كتابه المسائل الكبير والمسائل الصغير[1] .

وإليك بعضاً منها :

(أ) تحدث الفارقى عن رأى الأخفش فى حذف العائد إلى الألف واللام ونيته فقال ص ١٠٤

" فأن حذفت الهاء ونويتها لم يجز إلاّ على مذهب ضعيف ذكره أبو الحسن الأخفش فى مسائلة "

(ب) تحدث الفارقى عن تقديم المفعول على الفعل إذا كان متصرفا وامتناعه من التقديم إذا كان غير متصرف ثم قال ص ١٤٨ .

" فلم يجز قائماً ليس زيد ، وأن جاز قائماً كان زيد إلا على راى ابى الحسن الأخفش ، فإنه أجازه فى كتاب مسائلة الصغير "

(ج) بسط الفارقى القول عن الأخبار فى المسالة التى من " باب كان " فقال ص ٣١٣ .

" إن قيل لك : أخبر عن " معجما " الذى هو الخبر فأن ذلك على الخلاف فبعضهم لا يجيزه على قوة وبعضهم يجيزه على قيح فمن

[1] الكتابان ثمرينات فى النحو على هيئة أسئلة وأجوبتها وهورد على الكوفيين ولم يتم العثور عليهما بعد ، أنظر : أبو الحسن الأخفش وأثره فى النحو
رسالة / لله وحمد الربيعى . كلية اللغة العربية رقم ٨٣٦٣ سنة ١٩٩٧م .

مع منه فلأن الخبر عنده فى معنى كان من الامر كذا وكذا فهى فى معنى جملة فيها الفائدة وما هو موضوع للفائدة ولا تخبر عنه فكذلك ما هو فى معناه وإلى مثل هذا رأيت أبا الحسن الأخفش يشير فى مسائلة الكبير، وعبارته عنه تحتاج إلى تأمل ففيها إشكال "

٤ - كتاب الألف واللام للمازنى : [1]

أشار الفارقى إلى أراء المازنى فى كثير من مواضع كتابه وصرح بنسبة بعضها إلى كتاب الألف واللام فقال ص ١٤٠ بعد أن تحدث عن الأبدال فى قولك : ظنت الذى الضارب بكراً أخاه زيدا عمرا وذكر رأى أبى الحسن الأخفش وموافقة الرمانى لرأى الأخفش : " والذى عندى أنه جائز، ووجه جوازه أنه وإن كان يجئ الفصلة بعد موصول الذى هو يدل منه فليس يجئ مجئ الفصلة بعد الموصول ولا يخرجه ذلك من صلة ما قد اتصل به عائده وإذا كان كذلك فهو جائز لصحة رجوع الذكر منه إلى الأول وإلى ما تراه من هذا أشار المازنى فى كتاب الألف واللام " .

[1] من كتب المازنى المفقودة

٥ - سيبويه :

جاء ذكر رأى سيبويه فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب ، وكان الفارقى يستشهد به على صحة رأية فيقول ص ١١٥ ، ١١٦ : عند حديثه عن الفصل بين المتلازمين " لأنك فصلت بالفاعل بين صفة المجرور وبينه وهو مع قبحه جائز ، ونظيره قول سيبويه " وكل حق هو له علمناه أو جهلناه [1] جعل علمناه وصفا وحالا وإذا كان وصفا لحق فقد فصلت بينه وبينه بالخبر وهو قولك : له ... "

وقد أختلف الفارقى مع الأخفش ومن أيده فى جواز تعدى " دخلت " بنفسها أو بحرف الجر وفصل القول فى ذلك موضحاً رأى سيبويه [2] فيها .

٦ - مصادر أخرى :

(أ) جاء ذكر أبن السراج فى اكثر من موضع بين هذا الكتاب [3] ولم يشير إلى شئ من كتبه وأسند بعض هذه الأراء إلى رواية شيخه

[1] لم أعثر على هذه العبارة فى كتاب سيبويه طبعة بولاق وهارون ولعلها فى نسخة أخرى للكتاب أو هى من السقط الذى لم يثبته السيرافى وقد كرر الفارقى هذه الجملة ص ٢٣٦ وليس فيها " هو " .

[2] انظر ص ٢٦٨ ومنا بعدها من التحقيق

[3] أنظر ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٢١٠ ، ٣٣٨

أبى الحسن الرمانى عن ابن السراج وقد أثبت ما عثرت عليه منها فى اصول أبن السراج فى موضعه من التحقيق .

(ب) جاء ذكر الفراء فى موضعين من الكتاب أولهما عند الحديث عن العطف على المحذوف وتأكيده ص ١٠٥ قال " وقد حكى ذلك عن الفراء " .

وثانيهما : عند ذكر الأنتصار لأبى العباس فى المسألة السابعة قال ص ١٧٥ " ودرجة هذا القول ما رواه أبو الحسن الأخفش والفراء ... "

(ج) جاء ذكر ابى عمر الجرمى فى موضع واحد عند حديثه عن تعدى " دخلت " بحرف الجر قال ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ " فجميع ما مضى رأى سيبويه ومن وافقه وخالف فى ذلك ابو الحسن الاخفش وابو عمر الجرمى "

ثانيا موقف الفارقى من الشواهد الشعرية والنثرية

(أ) الشواهد الشعرية

بلغت الشواهد الشعرية فى الكتاب ٢٦ شاهداً معظمها من شواهد كتاب سيبويه وكان فى القليل ينسب البيت لقائله أو لمن أنشده .

قال ص ١٢١ " ومثله بيت الفرزدق " :

وقد مات خيراهم فلم يهلكاهمُ ** عشية بانا رهط كعبٍ وحاتم

وقال ص ١٠٩ : " لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه إلا على من قال أنشده الأخفش - رحمه الله .

ألا يا نخلة من ذات عرق ** عليكِ ورحمة الله السلامُ

وقال ص ١٣٥ : " ومن رأى القياس على قول الشماخ "

أمن دمنتين عرس الركب فيهما
بحقل الرخامى قد عفا طللاهما

اقامت على ربعيهماجارتا صفاكميت الأعالى جونتا مصطلاهما "

وقال ص ٣١٤ : "وشاهدالمتصل قول أبى الأسودأنشده سيبويه :

فإن لا تكنها أو تكنه فإنه
أخوها غذته أمه بلبانها

وقال ص ٢٦٢ " وعلى ذلك أنشد سيبويه :

ولا يشعر الرمح الأصم كعويه
بثروة رهط الأعبسى المتظلم

وقال ص ٢٦٩ : " ونظيره قول الشاعر أنشده سيبويه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب

(ب) الشواهد النثرية

(١) الشواهد القرآنية : -

بلغت الشواهد القرآنية فى الكتاب أحد عشرشاهداً وهى قليلة بالنسبة للكتاب ، ولم يتعرض للشاهد بالشرح والتوضيح إلا شاهد

واحد قال ص ١٤٦ عند حديثه عن المصدر : " فكذلك حكم المصدر الواقع موقعه على معناه ونظير هذا قوله جل وعز " أتقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً " فمتى قدرنا هذه الجملة مضافاً إلى يوم وأذهبنا التنوين لها من يوم لم نقدر فيه ضميراً يعود إلى اليوم ومتى قدرناهصفة لليوم مع بقاء التنوين لم يكن بد من تقدير ضمير يعقد الصفة بالموصوف كأنه قال جل وعز : واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس فيه شيئاً " ، وقد وقعت بعض الأخطاء فى نص بعض الآيات وقد اشرت إلى ذلك فى موضعه من التحقيق .

(٢) كلام العرب :

لم يذكر فى الكتاب شئ من أمثلة العرب وقد جاء فيه بعض الأساليب التى أستعملها العرب ، قال ص ٣١٣ : " وقولهم : السمام المذعف ، وهو جمع سم ، وقال المذعف وهو واحد مذكر ، وقياسه المذعفات ، وبعده فى المرتبه المذعفة على التأنيث وترك الجمع وقال ص ٢٧٠ عند حديثه عن تعدى " دخلت " بحرف الجر وأحتجاج أبن السراج لصحة مذهب سيبويه قال : فنظير د غرت فى الغور ولا يكادون يقولونه إلا بحرف جر .

ثالثا : موقف الفارقى من المذاهب النحوية

اتضح لنا حين تحدثنا على النحو فى القرن الرابع أن كثيرين من علماء النحو الذين عاشوا فى ذلك القرن ببغداد لم يكونوا فى الحقيقة إلا أمتداد لمدرستى البصرة والكوفة وانى حين أصف أحدهم بأنه بصرى أو كوفى لا أعنى أنه كان كالمبرد او كثعلب تعصباً لمدينته ونصرة لمذهبه وإنما أعنى أنتسابه فى منهجه النحوى إلى أحد هذين المذهبين وذهابه مذهبه فى آرائه النحوية ورأيت ان أول مظهر من مظاهر عدم التعصب المذهبى فى بغداد أنه ظهرت فيها طائفة من النحويين بسطت أقوال المذهبين وأختارت منها جميعاً وأنه إذا كانت لأحد المذهبين بعد ذلك غلبه على آراء أحد من هذه الطائفة فإنما هى غلبه الحق فى نظر صاحبه لا غلبة التعصب والهوى .

ولعل صاحبنا سعيد بن سعيد الفارقى خير من يوضح هذه الحقيقة أو يمثل تلك الطائفة من النحويين فلقدولد بميافرقين وعاش فى بغداد مصاحباً لأبى الحسن علىبن عيسى الرمانى كما ذكرنا [1] . ومع هذا فلم أجد عند هذا النحوى البغدادى شيئاً خارجاً عما عرفناه من اصول النحو عند البصريين بل كان - كما هو واضح فى كتابه - بصريا فى نظرته المنظمة للنحو - كما كان بصريا فى

---

[1] أنظر ص ٤٤

منهجة النحوى وأصوله العامة فى القياس والسماع والإجماع وأما ما يتصل بالمسائل النحوية والأحكام الجزئية فلم يكن الفارقى إلى جانب البصريين دوماً بل كان فى بعض الأحيان يستقل برأيه معلناً عد موافقته على رأى من هم معروفون ببصريتهم كأبى الحسن الأخفش وأبى عمر الجرمى ، وأبى عثمان المازنى و الزجاج وابن السراج ، وشيخه أبى الحسن على بن عيسى الرمانى .

ويكشف لنا الفارقى عن اتجاهه النحوى بوضوح فى المسألة السابعة من مسائل كتابه ـــ وهو يدافع عن ابى العباس المبرد ، ويرد قول الزجاج الذى نسب إليه الخطا فيما ذكر من مسألته .

قال ص ١٦٣ : " وإذا قد ثبت هذا فلم يخطىء ابو العباس - رحمه الله والمخطىء من خطأه ، إذا لم يفهم غرضه فى إيراده مسائل الخطأ مع مسائل الصواب ، فأبو العباس على صواب ، وإذا كانت المسألة خطأ مما بينا مما لاخفاء به على عاقل ولا أشكال فيه عند فاضل على أنا لو سلمنا لأبى اسحاق ومن وافقنا تسليم نظر لكان لأبى العباس عندى مخلص مما نسبوه إليه ، ومخرج فيما نقضوه عليه تقوى به شبهته وتشتد فيه محاجته ، ويكون خارجاً بمذهبه فى المسألة إلى مذهب كثير من الكوفين ، وإلى مذهب رآه أبو الحسن الأخفش ونحن نبينه عند انتهائنا إلى المسألة ليعلم أن

هذا مذهب قد قيل وسوف إليه وعليه جماعة من أهل العلم ونتوسط ذلك بالعدل ونحكم فيه بالقسط من غير ميل مع جهة ولا تحيز إلى فئة على سبيل عصبية ولا بطريق حمية وترى بعد ذلك مذهباً فيها ووجه قول كل فرقة فيما اعتقدته من مذهبنا فى هذا الأصل ونكشف عن الحق وخلافه إن شاء الله وبه القوة ومنه المعونة " .

ولقد عنيت بالمسائل الخلافية التى تعرض لها الفارقى فى كتابه وذكرت ما أثير حولها من أراء ووشيت بها حواشى الكتاب عند تحقيقى لمسائلة .

وها أنا ذا أعرض جانباً من هذه المسائل وأبين موقف الفارقى من مذاهب النحويين منها أو أنفراده فيها برأى مستقل أو توجيه فريد .

١ ـ مع المذهب البصرى

١ ـ " أل " الموصولة :

ذهب جمهور البصريين إلى أن أل " أسم موصول ، وذهب المازنى إلى أنها حرف موصول وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وذهب الزمخشرى إلى أنها مقصورة من " الذى " [١]

---

[١] أنظر التسهيل ص ٣٤ ، ٣٥ وابن يعيش ج ٣ ١١٤ والهمع ج١ ٨٥ ، وشرح الأشمونى ج١ ١٥٦ ، ١٥٧

وذهب الفارقى فى هذه المسألة مذهب جمهور البصريين فقال ص٨٢ " فأما الألف واللام فأنهما فى صورة الحرف ومعنى الاسم " .
واستدل على ذلك بما استدل به جمهور البصريين [١] .

٢ - " سوى " معناها واستعمالها :

" ذهب الكوفيون إلى أن " سوى " تكون اسما وتكون ظرفاً ، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً " .

وفصل السيوطى القول فى ذلك فذكر أنه " ذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء العكبرى إلى أنها ظرف متمكن ، أى يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، قال : ابن هشام فى التوضيح وإليه أذهب ونقله فى البسيط عن الكوفين ، وذهب الزجاجى وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البته فأنها اسم مرادف لغير فكما ان "غير" لا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصيب فكذلك سوى " [٢] .

وذهب الفارقى مذهب الزجاجى (ت٣٣٧) الذى غلبت عليه النزعة البصرية فيقول عند حديثه عن الفرق بين الألف واللام والذى ص ٨٨ .

---

[١] انظر تفصيل المسألة ص ٨٢ ومابعدها من التحقيق

[٢] جمع الجوامع ج١٠ ٢٠١ ، ٢٠٢

" وكذلك غيرك وسواك تفسر سوى غير وليس يجب بذلك أن تكون أحداهما أصلا للأخرى . "

٣ - الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الأخر :

" قال سيبويه وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " [١] يقصد بذلك أن الأفعال أبنية اشتقت من المصادر وتابعه على ذلك جميع البصريين " .

وقال الكوفيون : إن الفعل سابق المصدر والمصدر مأخوذ من الفعل وذكر كل من الفريقين حججاً تؤيد مذهبه [٢]

وليس يعنينا أن نبسط القول فى هذا الخلاف ولكن الذى يعنينا هو أن الفارقى ذهب فى هذه المسألة مذهب البصريين فيقول ص ١٠٠ معللا لجواز حذف الفاعل من المصدر دون اسم الفاعل " .
" والعلة فى ذلك أن المصدر اشبه الفعل شبهاً مطلقاً فوجب ان يعمل على كل حال وذلك الشبه هو أنه أصل الفعل الذى اخذ منه " .

٤ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

---

[١] سيبويه ج ١ - ٢

[٢] انظر تفصيل ذلك فى الأنصاف المسألة ٢٨

منع سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا فى الشعر وخص الفصل بالظرف فيما أورده من أمثلة [1] ووافقه على ذلك جمهور البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى غير الشعر بغير الظرف وإليه ذهب ابن مالك [2] .

وذهب الفارقى مذهب سيبويه فيقول ص ١١٩ يجوز أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أجماعاً وتفصل بينهما بمفعول وغيره مما ليس بظرف على الخلاف " ثم يقول ص ١٢٢ " والفصل بغير الظرف عندى ممتنع ، وفى الظرف جائز وهو مذاهب سيبويه " .

٥ - نعم وبئس :

" ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن ، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب على بن حمزة الكسائى من الكوفيين " [3] .

وذهب الفارقى مذهب البصريين ، فيقول عند حديثه عن عدم جواز تقديم معمول الفعل الجامد عليه ص ١٤٨ .

---

[1] سيبويه ج١ ٢

[2] انظر تفصيل هذه المسألة فى شرح الأشمونى ج ٢ ٢٧٥ : ٢٧٦

[3] الأنصاف المسألة ١٤ وانظر سيبويه ج١ ٢٠٢ ، ٢٠٣ واصول ابن السراج ص ١٤٤

" وكذلك فعل التعجب ونعم وبئس وعسى لا تتقدم معمولاتها عليها لأنها لا تتصرف على طريقة فعل يفعل وسيفعل . "

٦ - العامل فى المبتدأ والخبر :

" ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ،والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ... ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالأبتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالأبتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالأبتداء والمبتدأ معاً وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالإبتداء " [1] .

وذهب الفارقى مذهب البصريين القائلين بأن المبتدأ والخبر يرتفعان بالأبتداء فيقول فى شرحه لأحدى مسائل الكتاب ص ٣٠٠ . " إن قيل لك : أخبر عن قولك : ديناران ، قلت : المجعول للمعطى لزيد أخوه درهمين عمرو ديناران الآن هما خبر " المعطى " ويرتفعان بالابتداء وحده على رأينا وبه بالمبتدأ على رأى أبى العباس . " [2]

---

[1] الأنصاف المسألة .

[2] يخالف الفارقى هذا الرأى سيبويه والمبرد فسيبويه يرى أن عامل الرفع فى الخبر هو المبتدأ والمبرد يرى أن عامل الرفع فى الخبر الأبتداء والمبتدأ معاً .

أنظر تفصيل ذلك ص ٣٠٠ من التحقيق

(٢) مع المذهب الكوفـــى

رأينا كيف كان الفارقى يؤيد البصريين فى المسائل الســـابقة ويذهب مذهبهم فيها ، كذلك نراه فى سائر مسائل الكتاب ولقـــد تتبعته فى شرحه لمسائل كتابه فلم أعثر على رأى له يوافـــق فيـــه مذهب الكوفة وما أختلف فيه مع شيوخ البصرة مثل الأخفـــش والجرمى والمازنى والزجاج وابن السراج والرمانى فقد استقل فيـــه برأى خاص مخالف للمذهبين البصرى والكوفى أو سار فيـــه مـــع جمهرة علماء البصرة غير الذى أختلف معه .

وسنرى ذلك واضحاً فى عرضنا لآرائه الأجتهادية او بغداديته .

رابعـــا :

آراؤه الاجتهادية (بغداديتـه)

شرح الفارقى مسائل تناولها فى كتابه بعبارة واضحة وقـــدم لكل مسألة بأن عرض لكثير من الأحكام والقواعـــد العامـــة ولا سيما أحكام الصلة والموصول وتوابع الموصول وتوابـــع الصلـــة واحكام المصادر والمشتقات فى عملها وذكر فى كل مســـألة كـــل وجه محتمل وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناوله [1] وكان له فيمـــا

[1] مقدمة المقتضب ج١ – ٨٥ ؛ وانظر حديثنا عن اسلوب الفارقى فى كتابه ص ٦٢

عرضه من قواعد نظرات استقل فيها برأى أو انفرد فيها بتوجيه أو تعليل يعبر عن نفاذ بصيرته وبراعته فى التعليل والتوجيه .

(١) ذكر الفارقى أن جماعة من النحويين منهم أبو الحسن الأخفـــش وابو عثمان المازنى جعلوا الألف واللام الموصولة حرفـــاً ، وإنمـــا خلفت " الذى " وصارت فى معناه فإذا عاد الضمير فإلى " الـــذى " يعود لا إلى الألف واللام ولم يرتض الفارقى هذا الرأى وفند حجج القائلين به [1] .

ثم يقول ٨٧ : فلو كانت الألف واللام إنما هى حذف من " الذى " وأن الضمير من صلتها يعود إلى " الـــذى " دون الألـــف واللام لجاز ذكرها فى المسألة التى قدمنا [2] فلما لم يجز ذكرها هاهنـــا علمنا انها ليست خلفا اذ من شرط الخلف ان يصح ذكره وتركـــه على ما بيننا والذى عندى فى ذلك أن كل واحد منهما أصـــل فى بابه ، ولكن " الذى " أجلى والألف واللام أخفى ... " .

[1] انظر تفصيل ذلك ص ٨٤ : ٨٧ من التحقيق .

[2] يقصد المسألة الاولى من مسائل كتابة انظر ص ٣ من التحقيق

(٢) استدل البصريون على اسمية " ال " الموصولة بدخولها على الفعل نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيلى ولا ذى الرأى والجدل والمعرفة مختصة بالاسم [١] .

وذهب الفارقى إلى أنه يجوز دخول الألف واللام على لفظ الفعل وما جاء من الافعال فيه الألف واللام فهو شاذ فى القياس والاستعمال يقول ص ٩٠ " لا يجوز دخولها على لفظ الفعل لا تقول : الْضَرَبَ ولا الْيَضْرِبُ نقلوه إلى صيغة الاسم ليحسن دخول الألف واللام عليه ومعناه على ما كان من الفعل فأما تولهم اليُجَدَّع واليقصع فهو شاذ فى القياس وفى الاستعمال جميعاً فلا يجوز أن يجعل أصلاً يبنى عليه لذلك فتارة يقولون : القائم زيد وتارة يقولون : الذى قام زيد وكل ذلك لغرض صحيح ... "

(٣) الأخبار باسم الفاعل المحلى ب " أل " .

تحدثنا عن الأختلاف فى " أل " الموصولة وبينا رأى الفارقى فيهاوأنها فى صورة الحرف ومعنى الاسم وأنها ليست خلفاً من " الذى"وأن كلا منها أصل فى بابه وليست أحداهماأصلاًللأخرى [٢]

---

[١] انظر ص ٨٢ ، ٨٣ من التحقيق

[٢] أنظر ص ٧٢ من هذه الدراسة ؛ ص ٨٤ : ٨٧ من التحقيق

وبنى الفارقى على هذا الرأى حكمه عند حديثه عن شروط الأخبار اسم الفاعل المحلى " بـــ أل " يقول ص ٢١٢ ، ٢١٣ ومن شروطه أيضاً أن يستتر الضمير المرفوع من اسم الفاعل إذا كان هو والألف واللام لشئ واحد وأن كان اسم الفاعل جارياً على غير من هو له لم يتضمن ذلك وقد تقدم جملة من ذلك .

فأما أن أخبرت بالذى فلا فرق بين أن تجرى على من هوله أو على غير من هوله والفرق بينهما فى ذلك لأن اسم الفاعل لم يقو فى تضمن الضمير لأنه اسم وليس من شرط الأسم أن يضمر فيه ولكن لقوة شبهه بالفعل أجرى مجراه فى الأضمار فهو فيه بحق الشبه فإذا أجرى على من هوله قوى فى نفسه فجاز أن يخرج إلى حكم مشبهه وإذا جرى على غير من هوله ضعف فى نفسه وضعف فى الخروج إلى مشبهه ... " واستطرد الفارقى فى ذكر علة اخرى لشبه اسم الفاعل بالفعل وذكر أن الفعل أصل فى العمل واسم الفاعل فرع عليه ولابد للأصل من مزية تكون له على الفرع ثم قال ص ٢١٣ .

" وهذه علة لم أجدها لأحد فتأملها فإنها حسنة توضح لك حكم ذلك على صحة إن شاء الله .

(٤) امتناع وقوع المفعول الأول جملة فى باب " ظن "

علل الفارقى أمتناع وقوع المفعول الأول فى باب " ظـــن " جملـة تعليلاً باهى به وذكر أنه لم يقل به أحد من النجاه ولا تكاد وتجـده فى كتاب يقول ص ٢٧٦ " والخبر قد يكون جملة ومفـــرداً مـن حيث كان فيه الفائدة و الجملة تكون بنفسها للفـــائدة فلذلـك وقعت خبراً والمفرد يكمل الفائدة فلذلك كان خبراً وليس كذلـك سبيل مفعولها الأول لأنه فى وقع المبتدأ والمبتدأ لا يكون إلا للبيـان كما يكون الفاعل فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول جملة وهذه نكته من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها فى كتاب فتأملها فان النفـع بها كبير عظيم "

(٥) معانى " جعل " واستعمالاتها :

فصل السيوطى القول فى معانى " جعل " واستعمالاتها فقال " جعـل " بمعنى اعتقد نحو "وَجَعَلُوا" الملائكةَ الذين هُمْ عبادُ الرحمنِ إناثـاً " . أى اعتقدوهم فإن كانت بمعنى صير فستأتى فى أفعـــال التعبـير وبمعنى أوجد نحو " وجعل الظلمات والنور " أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعـــدد إلى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت فى باب كاد .. [١] .

---

[١] المع ج ١ - ١٤٩

وفصل الفارقى القول فى معانى " جعل " واستعمالاتها وبـين ما يتعدى منها إلى مفعول واحـــد ويقـول ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ " وعلى هذا الوجه أيضاً لا يجوز فى : جعلت متاعك بعضـــه فـوق بعض الرفع لأنه يطلب المفردات دون الجمل وإذا كانت بمعـــنى " عملت " فأحد وجهيها فى التعدى إلأى مفعول واحد أن تكـــون بمعنى اللام كقولك : جعلت لزيد مالاً أى أعطيته مالاً فملكـــه أو سببت له اسباباً صار له بها المال ..

والوجه الأخر من وجهى التعدى الى مفعول واحد أن تكون مجـردة فى أقتضائها من حرف جر ، فتكون مطلقة على معنى "عملـــت " كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، وجعلـــت البنـــاء ، أى عملت ، ولا تحتاج الى غير ذلك ..... "

ثم يعقب على ذلك فيقول صـــ ٢٩٦ فهذا فـــرق الاقتصـــار فى "أعطيت "

" وجعلت " التى بمعناها وبين " جعلت " وهى بمعـــنى "عملـــت " فتأمله تجده على البيان والشرح فى كتاب ذلك فعلى هـــذا يجـوز النصب والرفع فى"جعلت" متاعك بعضه فوق بعض ..... "

* * * * * *